الأمم المتحدة

E/CN.5/2014/NGO/44

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 November 2013
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من مؤتمر القيادة الدومينيكية وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي١٩٩٦/٣١.

171213 171213 13-57589X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

يجد موضوع الدورة الحالية للجنة التنمية الاجتماعية صدى قويا في سائر أنحاء العالم بين أعضاء منظمتنا التي تحظى بالتمثيل في أكثر من ١١٠ بلدان، وهي تعيش بين بعض أشد سكان العالم هشاشة وتعمل في أوساطهم. ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الفلبين، ومن جزر سليمان إلى بيرو، ومن المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لا تختلف الأسئلة المطروحة. أين هي الإرادة السياسية لإحداث التغيير الذي يُبدِّل الأحوال؟ أين هو الإحساس بالمصلحة المشتركة الذي يزيل عدم المساواة التي تحكم على ملايين لا تحصى بالعيش في مستوى لا يليق بالإنسان؟ وفي الدورة الرابعة لفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، تساءل الرئيس المشارك عن الثمن الذي ينبغي دفعه بسبب الإحجام عن العمل. وعسى أن يكون هذا السؤال جديرا بأن تنظر اللجنة فيه.

ساحة عمل غير متكافئة

حسب المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والفقر المدقع، يمثل انعدام السلطة سمة عامة وأساسية من سمات الفقر، فالناس يظلون عاجزين عندما لا يحصلون على العناصر التي تتيح لهم حياة خالية من الخوف والعوز. وحثَّنا فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥، في تقريره إلى الأمين العام، المعنون ”المستقبل الذي نريد للجميع“، أن نجعل من العولمة قوة إيجابية للجيل الحالي والأجيال المقبلة. غير أن تقاسم فوائد العولمة يتسم بالتفاوت في الوقت الحالي. وإضافة إلى ذلك، ذكر التقرير أن أوجه عدم المساواة والصراعات المستمرة على الموارد الشحيحة من أهم العوامل المسببة لأوضاع الصراع والجوع وانعدام الأمن والعنف، التي تمثل بدورها عوامل رئيسية في عرقلة التنمية المستدامة.

وأشار الأمين العام، في تقريره عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/67/179)، إلى أن ازدياد التفاوت في الدخل يقوِّض فرص السكان الذين يعانون من الفقر في المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومع ذلك، لا يبدو أن شيئا قد تغير بتاتا، فلا يزال عدم المساواة يواصل مسيرته المُدمِّرة. وحسب تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المعنون حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في عام ٢٠١٣، يعاني ٨٤٢ مليون شخص في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، أو شخص واحد من كل ثمانية أشخاص، من الفقر المزمن، وهم لا يتلقون بانتظام ما يكفيهم من الغذاء لممارسة حياة نشيطة. ومن العناصر الرئيسية التي وردت في التقرير ما يلي:

(أ) لئن كان بوسع النمو أن يزيد الدخول ويحد من الجوع، فإن زيادة النمو الاقتصادي وحدها قد لا تصل إلى الجميع، ما لم توجد سياسات تستهدف السكان الفقراء على وجه التحديد، لا سيما في المناطق الريفية؛

(ب) لن يتحقق الحد من الجوع والفقر إلاّ بالنمو المستدام والمتقاسم على نطاق واسع في آن واحد؛

(ج) لتحسين الجوانب التغذوية في الأمن الغذائي، يلزم القيام بتدخلات تعزز التغذية في الزراعة والصحة والنظافة الصحية وإمدادات المياه والتعليم؛

(د) بوسع السياسات التي تستهدف زيادة الإنتاجية الزراعية وتوافر الأغذية، لا سيما عند استهداف أصحاب الحيازات الصغيرة، أن تخفِّض الجوع حتى في المناطق التي يستشري فيها الفقر، عندما تقترن هذه السياسات بالحماية الاجتماعية؛

(هـ) يمثل الالتزام في الأجل الطويل بتعميم الأمن الغذائي والتغذية في السياسات والبرامج العامة عاملا أساسيا في الحد من الجوع. ويكتسي الحفاظ على أولوية عالية للأمن الغذائي والزراعة في جدول أعمال التنمية، من خلال الاصلاحات والتحسينات الشاملة في مناخ الاستثمار، مدعومة بالحماية الاجتماعية المستمرة، أهمية بالغة في الحد من الفقر ونقص التغذية.

وغني عن القول أن السؤال المطروح على الدوام يتعلق بالتمويل. ونناشدكم أن تنظروا في البديلين الواردين أدناه.

فضيحة الإنفاق العسكري

في مقال نُشر في آب/أغسطس ٢٠١٢ بعنوان ”العالم يزخر بالأسلحة والسلام يعاني من نقص التمويل“، تطرق الأمين العام إلى المعضلة التي تساهم بقسط وافر في سلب ملايين الناس من قدراتهم في سائر أنحاء العالم، ألا وهي الانفاق العسكري في العالم. ويُقدَّر أن يكون هذا الإنفاق قد فاق، في عام ٢٠١٢، ١,٧ تلريون دولار (أي أكثر من ٤,٦ بلايين دولار في اليوم) وهو مبلغ يكاد يعادل وحده ميزانية الأمم المتحدة لعام بأكمله مرتين. ويشل هذا المبلغ بلايين الدولارات الأمريكية لتحديث الترسانات النووية في المستقبل البعيد. وتُنفق الأموال في تحديث أسلحة الدمار الشامل بينما يتفاقم عدم المساواة الجامح. وفي تقرير عن تكاليف بلوغ الأهداف الإنمائية، قدّر مشروع الألفية تكلفة تحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ بمقدار ١٤٩ بليون دولار، أي قرابة ٨,٤ في المائة من الإنفاق العسكري العالمي في السنة، وبنسبة ٢٣ في المائة من إنفاق الولايات المتحدة لسنة واحدة. أثمة إرادة سياسية

لتحويل قسط من تلك الأموال المُبدَّدة لتلبية احتياجات الأسرة الإنسانية الأساسية؟ ستكون تلك خطوة جريئة حقا وإيذانا بالتغيير الذي يبدل أحوال عالمنا تبديلا نحن في أمسّ الحاجة إليه.

التمويل المبتكر

دأب المجتمع المدني على الدعوة إلى فرض ضريبة على المعاملات المالية توفر الإيرادات المحققة منها التمويل للتنمية الاجتماعية وتدابير التكيف مع المناخ والتخفيف من حدته. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، اجتمع وزراء التنمية في ١١ دولة عضو في الاتحاد الأوروبي وقرروا تطبيق هذه الضريبة. وأعربوا في بيانهم عن الرغبة في تخصيص قسط من إيرادات الضريبة للتنمية، مشيرين إلى أن ذلك الدخل الاقتصادي الكبير قد يُعين على تمويل مكافحة الأوبئة الفتاكة، مثل الأيدز والملاريا، فضلا عن التصدي لتغير المناخ وعواقبه الوخيمة التي تعاني منها فعلا أكثر بلدان العالم هشاشة. وقالوا إن أوروبا ستساعد على هذا النحو في تشكيل عالم أكثر استقرارا واستدامة.

الضرورة الأخلاقية

تحدث البابا فرانسيس عن ”فضيحة الفقر في عالم يتسم بالوفرة بحسبانها تحديا أخلاقيا ممضا ... للإنسانية جمعاء“ وأشار إلى أنه ”يجب إيجاد وسيلة لتمكين كل شخص من التمتع بخيرات الأرض وليس الاكتفاء بسد الفجوة بين ميسوري الحال والذين حُكّم عليهم بالاكتفاء بالفتات“. ودعا إلى ”مُحفِّز جديد للنشاط الدولي لصالح الفقراء ينبثق من دافع يتجاوز مجرد النية الحسنة أو، وأدهى من ذلك، الوعود التي لم يتم الوفاء بها في أغلب الأحيان“. وفي ذلك تنديد واضح بنكوص أغلب الأمم الغنية في العالم عن التزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها المحلي لتخفيف وطأة الفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٥.

والسؤال المتعلق بالثمن الذي ينبغي دفعه نتيجة الإحجام عن العمل جدير بالتكرار. غير أن مسؤولية الإجابة عليه لا تقع على عاتق المجتمع المدني وحده، بل هو سؤال ينفذ إلى لب التسيير العالمي ونزاهة قادة العالم الذين يبدو أنهم لا يحفلون بأكثرنا ضعفا وتهميشا. فجميع الأسلحة في العالم لن تجعل عالمنا مكانا أكثر سلاما وأمنا تعيش فيه الإنسانية مبرأة من الخوف والعوز. ولئن لم يكن في مقدور حكومة واحدة أن تُحدِث التغيير الذي يُبدِّل الأحوال وتمسُّ حاجة عالمنا اليوم إليه، فإن جميع الحكومات تتحمل قسطا من المسؤولية في النظر بجدٍ في الخيارات التي نعلم أنها متاحة لنا. ويجب أن يتم هذا النظر في ضوء المصلحة العامة الشاملة للسكان ولكوكب الأرض، لا من منظار المصلحة الذاتية الوطنية الضيقة.

خلاصة

في سياق تقييم لجنة التنمية الاجتماعية لمدى التزامها النشيط في تعزيز التمكين للناس في هذا العالم الذي ما برح يزداد هشاشة وترابطا، نناشدها أن:

(أ) تعتمد الحماية الاجتماعية للجميع، المحددة على الصعيد الوطني، وسيلة للتمكين للناس بتزويدهم باحتياجات الحياة الأساسية وأن تُجري الاستثمار اللازم في البنية التحتية لازدهار الحماية الاجتماعية؛

(ب) توجيه قسط من الإنفاق العسكري على الصعيد الوطني للبرامج الداعمة لحياة الناس ولتمكينهم؛

(ج) اعتماد ضريبة على المعاملات المالية وسيلة أساسية لمواجهة التحديات العالمية المُلِحَّة للتنمية والتكيف مع تغير المناخ وتخفيف حدته لما بعد عام ٢٠١٥.

ونعتقد أن تحرُّك الحكومات في هذا الاتجاه، بدعم من المجتمع المدني، سيكون خطوة كبيرة تدعم الصالح العام للسكان ولكوكب الأرض وتُعجِّل بالتغيير الذي يُبدِّل الأحوال ونسعى جميعا إلى تحقيقه.

ملاحظة: أيدت البيان المنظمات غير الحكومية التالية ذوات المركز الاستشاري لدى المجلس: المواطنون المتحدون من أجل إعادة تأهيل المنحرفين، وجمعية سانت فنسنت دي بول لبنات المحبة، وجماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، ومنظمة أبرشيات القديس يوسف، الاتحاد الدولي للعاملات في المهن القانونية، واتحاد المحاميات الدولي، ورابطة إيبوس بريمي فيري الدولية، والمنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات، وشبكة الباسيونيستس الدولية، ومؤسسة الإرساليات الساليزية، وراهبات اتحاد المؤسسات الخيرية؛ ويونانيما إنترناشيونال.